الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة

التنمية البشرية ــ الإنسانية انموذجاً

أ. د. محمد عبدالمطلب البكاء

تقديـــم:

اخذت دراسة مفهومي ((الديمقراطية)) و ((حقـــوق الانســـان)) وأثرهما في تحقـــيق التنمية مكاناً بارزاً ومهما في اطار الاهتمامات السياسية والثقـــافية العامة، او في الدراســـات المتخصصة - على الرغم من عدم اتفاق الباحثين والدارسين على تحديد مفاهيم: الديمقراطية، حقوق الانســـان، التنمية او اســـتخلاص تعريف جامع مانع لها - وذلك لأهمية هذا الموضوع التي تنطلق من جملة اعتبارات تقف في المقدمة منها:

أولاً: ما يشهده عالم اليوم في العقد الاول من هذا القـــرن من تكريس لنظرية القـــطب الواحد، ومحاولة اسباغ مفاهيمه وتصوراته عن طريق قانون ((القوة المفرطة)) لاقوة القانون الدولي، والشرعية الدولية التي لم تسلم هي الاخرى من محاولة تسخيرها لخدمة اســـتراتيجية هذا القطب ومصالحة الحيوية.

ثانياً: ان معاناة ثلثي سكان البشرية مما اصطلح على تسميتهم بســـكان (العالم الثالث) او الدول النامية من مشكلات السيطرة الاستعمارية البغيضة وماتركته من آثار اتسمت بطابـــع التخلف وتكريسه، او الافتقار الى التنمية بحدها الادنى، لاتقـــف عند حـــدود ذلك العالم، لأنها اضحت مشاكل عالمية يتحمل وزرها المجتمع الدولي في عصر تشابكت فيه مصالح هذه القرية الكونية الواسعة.

ثالثاً: انشغال العالم منذ العقـــد الاخير من القـــرن الماضي بـــــ ظاهرة (العولمة) التي فرضت تحديات من نوع جديد على الافراد، والشعوب، والحكومات يصعب مواجهتها او التكهن بحدوثها فـــ (عولمة التجارة) لعبت دوراً في احداث فوضى كبـــيرة في الاقـــتصاد العالمي، كما لعبت تقنيات الاتصال الفضائية من خلال الاعلام والانترنيت دوراً مهماً في تغيير وعي البشـــر وفكرتهم عن العالم والاحساس بالزمكان، ناهيك عن الشعور السيكلوجي المشـــترك عن وحـــدة ترابط العالم مما جعلهم يشعرون وكأنهم يعيشون في قرية كونية صغيرة.. لكنه في الوقـــت ذاته فتح اذهانهم على حـــجم الكوارث الاجتماعية التي تخلفها العولمة وراءها، مثل: ارتفاع حـــــجم البطالة، التضخم، الفقـــر، العنف والجريمة، الارهاب والمافيا، انتشـــار الحـــركات الاصولية

والعرقية المسلحة، كل هذه النتائج لايمكن تفسيرها الا بتناقص فرص الحصول على الدخل، وشروط الحياة الانسانية الكريمة، وازدياد الهوة بين الفقراء والاغنياء في العالم.

لمّا كان من الصعب الاقرار ان التنمية هي: ظاهرة اقتصادية بحتة فإن من الواقعية الاقرار بعدم امكانية شمول جميع مفاصلها وابعادها في بحث واحد.. وعليه فمن الناحية المنهجية فان هذا البحث سيعنى بـ((الديمقراطية وحقوق الانسان ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة: التنمية البشرية ــ الانسانية انموذجاً)). ذلك ان التنمية ((البشرية)) مفهوم يستند الى التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية، وهو مفهوم مرَّ بتطورات متتالية توصلت الى جل العناصر التي تبناها: تقرير التنمية البشرية العالمي الاول (١٩٩٠)، وكان من اهمها مايخص رفض اية صورة من صور التمييز بين البشر، واعتبار (التنمية) موضوعاً معنوياً، فضلاً عن انه موضوع مادي.

اما مفهوم ((التنمية الانسانية)) فيستند الى محورين اثنين:

1- بناء القدرات البشرية للتوصل الى مستوى رفاه انساني راق من خلال التمتع بمزايا الحياة الطويلة: الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية.. الخ.

2- **توظيف قدرات البشر في النشاطات الانسانية كافة : الاقتصادية والسياسية والمعرفية**[1].

ان دراسة التنمية بشقيها (البشري والانساني) واثر الديمقراطية وحقوق الانسان فيها يفترض ان تكون دراسة موضوعية لاتجريدية، أي لابد من الاخذ بنظر الاعتبار عدداً من العوامل والمؤشرات التي تتيح امكانية تحديد الخطوط العامة للتنمية والتخطيط في الدولة التي تأخذ بها أسلوباً ووسيلة للنهوض باقتصادها. فخطط التنمية ليست قوالب معدة، وجاهزة سلفاً يمكن نقلها من بلد الى بلد، وتطبيقها بالشروط نفسها التي طبقت فيها، لان من اولى الشروط التي تقتضيها خطط التنمية هي (الواقعية) أي ان اهداف التنمية يجب ان تتفق مع:

1- الحاجات الاساسية للمواطنين وتلبيتها.

2- الامكانيات المادية والبشرية، والمالية المتاحة.

3- الاتجاهات الايديولوجية السائدة.

وخلاف ذلك فأن اية تنمية، واي تخطيط مهما يكن متكاملاً نظرياً لن يستطيع ان يحقق الاهداف المرسومة ضمن الاطار العام، بل ان نتائجه ستكون عبئاً على مستقبل البناء الاقتصادي والاجتماعي وتشويهاً متعمداً لفكرة التنمية، ومفهومها، واهدافها[2].

التنمية.. مفهوماً ومؤشرات

لم يعد مفهوم ((التنمية)) خاصاً بالجانب الاقتصادي، بل امتد الى الجوانب: الاجتماعية والسياسية، والثقافية والبيئية وانشطتها المختلفة، فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة

وفق منهاج تكاملي يعتمد العدالة والمشـــــاركة، من خلال (التخطيط) الطويل الامد لا للموارد الاقتصادية فقط بل ولجوانب الحـــياة ومرافقـــها الاخرى ايضاً. وفي ضوء ذلك فإن (التخطيط): ((اسلوب في التنظيم يهدف الى استخدام الموارد على افضل وجه ممكن وفقـــاً لأهداف محـــددة، ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة، بقصد تحقـــيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينصرف التخطيط الى عمليات ثلاث:

1- تقدير الامكانيات القومية.

2- تحديد الاهداف القومية.

3- **أختيار المشروعات التي تحقق هذه الاهداف في حـــدود الامكانيات المتاحـــة، من طبيعية ومالية وفنية وقوى عاملة. وبهذا تتضح اهمية التخطيط بالنسبـــة الى الدول المتخلفة والنامية**[3])). **كما يعد التخطيط على المستوى القومي سمة العصر الحديث في جميع الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط ، اذ ان وضع مشروع الخطة القومية يتطلب توافر قـــدر من المركزية في هذا العمل لاصدار القرارات ووضع التنظيمات التي تشمل اجزاء الوطن كله**[4].

ومن اجل معرفة اتجاهات التنمية والتخطيط والتنبؤ بنتائجها بـــصورة عامة في أية دولة تختار طريق التنمية لابد من الاشـــارة الى العوامل والمؤشـــرات الرئيســـية التي تتيح مثل هذه المعرفة:

1- طبيعة السلطة السياسية، وايديولوجية النظام السياســـي، الاقـــتصادي، الاجتماعي القـــائم، وذلك لأن التنمية في مجتمع ما لاتأخذ شـــكلاً مستقـــلاً عن مختلف اوجه الصراع في المجتمع بل تتحدد مهمتها بالصورة التي تحقق مصالح القوى الاجتماعية ذات السلطة السياسية، وتتوقف اســـتراتيجية التنمية على دور (الدولة) في عملية التنمية، لأن من المؤكد ان النظريات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الغربية ليس بإمكانها ان تقودنا الى اســـتنتاجات صادقـــة اذا طبقت على الدول النامية، لأن خاصية التنمية الاساسية في المجتمعات الغربية وعلاقة الانســـان بها، هي: ان الدور الاول في الاسهام الفعلي لإحـــداث التغييرات التركيبـــية تنهض بـــه الفئات التكنوقراطية، وتبقى المشكلة الاساسية بالنسبة للنظام الرأسمالي، هي مشكلة التناقض بين الصفة الجماعية للانتاج، والصفة الفردية لملكية وسائل الانتاج. بـــينما النظم الســـائدة في الدول النامية تتخذ طابعاً يصعب معه اجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية من النوع السائد في الغرب، وعليه فلابد من صياغة مفاهيم التنمية بـــصورة تتلاءم مع الانظمة والايديولوجيات الســـائدة في الدول النامية كي يمكن الاسراع ببرامج التنمية فيها.

2- نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي السائد: فنمط الانتاج يشمل قـــوى الانتاج، القـــوى العاملة، والآلات وعلاقات الانتاج، اما التكوين الاجتماعي السائد: فيشمل العلاقات الاجتماعية، والوعي الاجتماعي.

3- الامكانات المادية، والبشـــرية والمالية المتاحـــة، وذلك لأن تحـــديد هذه الامكانات

ودورها في التنمية مسألة اساسية، لأن اكثر البلدان النامية غنية بـــمواردها المادية، لكن كادرها البشري لايؤدي مهامه بـــنجاح، وغير مؤهل فنياً، وأن أي اســـتغلال لهذه الموارد يحـــتاج الى مشاركة الكادر البشري، لأن قدرة مجتمع معين على الابداع التاريخي ليست منحة تعطى له بـــل طاقةجمعتها نشاطات المواطنين العملية والذهنية ومقدرتهم على استقصاء الجديد منها.

4- معوقـــات التنمية والتخطيط، اذ مازالت الكثير من البـــــلدان النامية تعاني عدداً من المعوقات في الجانب التنموي، كالتقاليد، والمعتقدات، واساليب الانتاج البدائية التي تعارض أي تقدم، وكثير من هذه المعوقات لانحس بها عند تنفيذ التنمية الاقتصادية، لانها اسهل من تنفيذها في المجال الاجتماعي (البشـــري والانســـاني) التي تعتدي على حـــــرمة مصالح الملكية ، وتغزو النزعات المحافظة ذات الجذور العميقة، وتخل بالتقاليد، والحرمات المصانة بعناية، وتعمل ضد قوة الاستمرار الاجتماعية الثقيلة الوزن.

5- تحديد اولوية القطاعات التي يجب تنميتها.

6- **تحديد الاهداف الرئيسية، والاهداف الوسيطة لخطط التنمية**[5].

وبدون شـــك فأن لكل عامل من العوامل التي ذكرت له دوره وتأثيره في عملية التنمية، والنتائج المترتبـــة عليها، مما ينعكس على الخطط والبـــرامج الموضوعة لذلك خاصة مايتعلق بالجانب البشري والانساني، وهذا ما سنراه لاحقاً.

التنمية البشرية:

عادة ما تركز تقـــاريرها على المؤشـــرات الكمية،كـــ (معدل الدخل، معرفة القـــراءة والكتابـــة، بـــالاضافة الى معدل عمر الفرد، ومدى ما تحقـــق في كل مجال من هذه المجالات الحيوية للتنمية البشرية).. الا ان المفارقة تكمن في ان ما يتمتع به الفرد من معدلات عالية من الرفاهية الاجتماعية التي تصل الى مستويات الرفاهية في الدول الصناعية والمتقدمة (كما في دول مجلس التعاون الخليجي) قد لايقابـــلها ما يرقـــى الى مســـتواها من الرفاهية في الجانب المعنوي، لأننانجد الفرد اقل حظاً من حيث الحقوق السياسية والمدنية، والمشاركة السياســـية التي تضمن حق الانتخاب، والتصويت، والتداول السلمي والدوري للســـلطة، والمســـاواة امام القانون، وحرية التعبير، وتشكيل الجمعيات والنقابات والاحزاب، ومشاركة المرأة في الحـــياة السياسية التي مازالت تعاني التهميش السياسي، والتغييب الاجتماعي، فهذه الدول متقدمة في المجالات الاجتماعية، وتحتل مراتب متقدمة على صعيد النجاحـــات في مجال الرفاهية المادية، الا إنها متأخرة عن بقـــية دول العالم على صعيد المؤشـــرات السياســـية، وفي مجال الاصلاح المؤسسي، وحكم القانون، والتطور الديمقراطي، وذلك لأن هذه الدول ركزت جل اهتمامها على الابعاد الاجتماعية والاقتصادية بيد انها تناست البعد السياسي للتنمية البشـــرية[6]. **لذا أشـــار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ان: ((الحصول على التعليم الاساسي، والرعاية الصحـــية،**

والمأوى، والعمل، لايقل اهمية لحرية الانسان عن حصوله على حقوقه السياسية والمدنية))[7]. فالثروة والرفاهية مهمة بيد ان المشاركة في الحياة العامة هي بالقدر نفسه من الاهمية لتحقيق التنمية. وأضاف التقرير: ان هدف التنمية هو حرية البشرية التي تعد أمراً حيوياً لذا وجب ان ((يكون الناس احراراً لممارسة خياراتهم عبر المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم))[8]. كما اكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢: ان الحرية هي اكثر من مجرد هدف نبيل، ومثالي، انها عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية، فالناس الاحرار سياسياً يمكنهم المشاركة في عمليتي التخطيط، وصنع القرار، والديمقراطية هي التي تضمن ان كانت التنمية في أي بلد متمحورة حول الانسان بدلاً من املائها املاء فوقياً من جانب الصفوة والطبقة الحاكمة[9]. لذا فإن (الحرية) من الناحية البيولوجية هي فقدان الإرغام أوالقسر، ومن الناحية النفسية القدرة على الاختيار بين عدة حلول، ومن الناحية الفلسفية هي الوجود نفسه ، لأن الموجود لا يتحدد الا من خلال حريته[10]. كما تعني: اتاحة الفرص امام المواطنيين للتعبير عن آرائهم والتصرف خارج ضغط القيود المفروضة فيما يتعلق بشؤون مجتمعهم، ومشكلات حياتهم، وتمكينهم من صنع مجتمعهم[11].

لقد استوعبت معظم دول العالم هذه البديهية بما في ذلك دول العالم الثالث التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال التحول الديمقراطي، وحقوق الانسان، والحريات السياسية والمدنية. فالحرية لاتتجزأ والتنمية ليست هدفاً لذاتها بل اسلوب لتنمية الذات الانسانية وتنمية ما يحقق رفاهيتها وحريتها وتقدمها.

التنمية الانسانية

في جوهرها: ((نزوع دائم لترقية الحالة الانسانية للبشر جماعات، وافراداً من اوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين الى حالات ارقى من الوجود البشري تؤدي بدورها الى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة))[12] التي لاتخرج عن نطاق تحويل الثروة المعرفية الى رأس مال معرفي، وتوظيف رأس المال المعرفي في انتاج معرفة جيدة، وهكذا تتضمن هذه المنظومة عملية نشر المعرفة من جانب، ثم عملية انتاج معارف جديدة في شتى المجالات العلمية والادبية والفنية من جانب ثان. وقد سبق ان خلص التقرير الاول للتنمية الانسانية العربية ٢٠٠٢ الذي يعد وثيقة دولية اولى تؤشر مكامن الخلل، واسباب تعثر التنمية العربية الى مايهدد بناء التنمية العربية وتطورها في جانبها الانساني من خلال ابراز ثلاث ثغرات، هي[13].

الاولى: وضعية الحريات في الوطن العربي بشكل عام.

الثانية: تمكين المرأة من الحياة العامة، وحقوق التنمية.

الثالثة: القدرات الانسانية للانسان العربي ممثلة في اكتساب المعرفة، وهو الموضوع الذي خصه الصندوق العربي للانماء الاقتصادي العربي بتقرير خاص عام (٢٠٠٣).

ان هذه الثغرات التي اشار اليها تقرير التنمية الانسانية (٢٠٠٢) لم تفت تقرير التنمية الانسانية العربية (٢٠٠٤) خاصة ما يتعلق بـ(الحرية) في الوطن العربي اذ رأى التقرير: ((اقدام البلدان العربية خلال هذه الفترة على خطوات للتغلب على النواقص الثلاثة في: المعرفة، والحرية، وتمكين المرأة.)) الا ان التقدم نحو هذه الغاية كان متفاوتاً، وعلى وجه الخصوص عانى مجال (الحرية) من نكسات، وذلك بالقول: ((شهدت تلك الفترة تطورات ايجابية في ميدان التعليم كان اهمها تنامي الاهتمام بنوعيته... ومن خلال تعزيز الحكم الصالح وجد التقرير ان بعض الحكومات العربية بدأت توجهاً حذراً وانتقائياً نحو الانفتاح السياسي على قوى المعارضة، وافساح مجال العمل العام. وعلى الرغم من ذلك تراجعت المشاركة الشعبية، واستمرت الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، وعانت المجتمعات المدنية كمنظمات ووسائل الاعلام من تشديد القيود عليها، كما تعرض المراسلون الصحفيون للقتل خاصة على ايدي قوات الاحتلال...))[14].

ان ابراز الثغرات التي اشرها تقرير عام ٢٠٠٢، والتي لم تشهد مؤشرات ايجابية بغية معالجتها كما اشار الى ذلك تقرير عام ٢٠٠٤، تستلزم التأكيد مجدداً على ان نقطة البدء في عملية اعادة بناء المجتمعات البشرية، وتحقيق التنمية الانسانية في عالمنا العربي تتطلب العمل على اربعة محاور، هي:

1- احترام الحقوق والحريات العامة للافراد والمجموعات نحو التمكين لحكم صالح.

2- تمكين المرأة العربية من فرص التنمية والمشاركة العامة في تطوير المجتمع بإلغاء صور التمييز بينها وبين الرجل.

3- تكريس عملية اكتساب المعرفة كحق من حقوق الانسان ضمن منظومة التنمية الانسانية.

4- **اعادة القدرات الانتاجية العربية وبنائها والتي تعد مصدراً رئيسياً لرفاه اجتماعي راق**[15].

ان المنطقة العربية كما اشار تقرير التنمية الانسانية العربية لعام (٢٠٠٢) تعاني من نقص الحرية ومن عجز واضح وفاضح في مجال الإلتزام بالحقوق والحريات السياسية والمدنية،لذلك جاءت في المرتبة الاخيرة وفق ترتيب لجميع مناطق العالم بما في ذلك افريقيا وامريكا اللاتينية على اساس حرية التمثيل والمساءلة[16]**. ان النتيجة الطبيعية لهذا البطء في الاصلاح الديمقراطي المتردد هي ان المواطن العربي استقبل القرن الحادي والعشرين وهو اقل حرية على الصعيد العالمي. هذا وتشير الشواهد الى وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال اوضحت الدراسات ان متوسط النمو خلال الفترة ٩٠ــ١٩٩٨ للدول التي تتمتع بالحرية بلغ ٢,٥٦% مقابل ١,٨١% للدول ذات الحرية المحدودة او الحرية الجزئية، في حين ان متوسط معدل النمو للدول التي لايوجد فيها حرية قد**

بلغ ١,٤١% فقط خلال فترة المقارنة نفسها. ولتحديد أثر التغير في المناخ الديمقـراطي على النمو الاقتصادي في (٤٠) دولة خلال الاربعين سنة الاخيرة اوضحت الشـواهد ان مسـتوى النمو الاقتصادي في الدول التي تحولت للديمقراطية او شبـه الديمقـراطية قـد زاد مقـارنة بمستوى نموها الاقتصادي قبل عمليات التحرر السياسي اضافة لتميزه بالثبات والاستقـرارية وقدرته على امتصاص الصدمات، كما وجد ان اكثر من (٦٠%) من العينة شهدت تسارعاً في النمو الاقتصادي مع تطبـيق الديمقـراطية في مجتمعاتها. وتم ارجاع ذلك الى ان وجود مناخ ديمقراطي يفيد المجتمع في العديد من النواحي مثل: المساعدة في ترسيخ سـيادة القـانون، وتعميق المشـاركة السياسـية، وحـرية الافراد في الانتخاب، وانفتاح المجتمع على العالم الخارجي،واستقرار العملية السياسية، بالاضافة الى وجود المزيد من الافصاح والشفافية التي تتيح مساءلة الحكومة ومحاسبتها. ان توافر مثل هذا المناخ سـينعكس بالطبـع على تقـليل مستويات الفساد، والتطرف السياسي، ويدفع الحكومة لأن تضع نصب عينها تحقـيق اهداف المجتمع التنموية. كما ان ذلك سيشجع عملية المشاركة في صنع القرارات واتخاذها[17]. وبـذا تكون التنمية اداة للتطور الذي يعتبر بدوره تغيراً كمياً ونوعياً في الوقت نفسه لأن الحركة في حالة التطور تشكل العلاقات الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، ذلك لأن التنمية البشرية تشير الى توسيع الخيارات المتاحة للفرد كي يعيش حياة مديدة وصحية، ويملك قـدرة الوصول الى مايلزم لتحقيق مستوى معيشياً لائقـاً، ويكون قـادراً على المشـاركة في الحـياة العامة في المجتمع. ووفقاً لهذا الرأي فان قياس التنمية البشرية قياساً كمياً ليس كافياً، لأنها في اوسـع معانيها تشمل بالاضافة الى المؤشرات الصحية والتعليمية والاجتماعية التقـليدية مؤشـرات حقوق الانسان وحرياته السياسية، ولما كانت المنطقة العربية كما اشار تقـرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٢: من اكثر المناطق في العالم التي تعاني انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، وان الحملة الدولية لما يسمى بـ (مكافحة الارهاب) قـد عمقـت مأزق حقـوق الانسـان في المنطقة العربية حيث سارعت معظم الحكومات العربية الى تشديد تشريعاتها واجراءاتها التي تنتهك الحقوق الاساسية، والحـريات العامة بـعد ان غلبـت اعتبـارات الامن على سـيادة القانون[18].

ان احترام حقوق الانسان يمثل احد أهم مداخل تحقيق (التنمية) لأن: المرتكز المحوري للتنمية الفعلية يقتضي دون جدال ان يكون التوجه التنموي منطلقاً من بداية صحيحـة وجادة مستهدفاً تحقيق اهداف التنمية الفعلية الشاملة المتمثلة في الكيان القوي اقتصادياً وسياسـياً واجتماعياً وثقافياً وادارياً، ولايمكن تحقيق ذلك الا بدور فعال ومشـارك للقـاعدة المجتمعية العريضة انطلاقاً من تمتعها بحقوقها الاساسية واستثمار قدراتها، وانطلاق طاقـاتها اعتماداً على تأهيلها وتدريبها كمياً ونوعياً، وشعورها بمشاركتها الفاعلة بما يرسخ شعورها بالانتماء واخلاصها وحماستها ودأبها[19].

ان التنمية المنشودة لاتقتصر على الزيادة في دخل الفرد ــ كما اشرنا ــ بل تتعدى ذلك لتغطي العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فالتنمية المنشودة تتمحور حول الناس وتلبي الحاجات الاساسية لهم كما انهم مشاركون في وضع البرامج وتنفيذها. فهي تنمية بشرية اذاً قوامها زيادة الخيارات المتاحة امام الناس،والخيارات الاساسية، هي ثلاثة تتمثل في : ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. فضلا عن هذه الخيارات الاساسية توجد خيارات اخرى مهمة حيث انها تعزز الخيارات الاساسية تتمثل في: الحريات السياسية، وضمان حقوق الناس، واحترام الذات، ومالم تتوفر هذه الخيارات الاساسية والمتممة لها ، فإن الكثير من الفرص الاخرى سيظل بعيد المنال. ان هذا الطرح لـ (ماهية التنمية) كما نرى يبرز جانبين، اولهما: تشكيل القدرات البشرية من خلال تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والآخر هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة من خلال النشاط الاجتماعي او الانتاجي والثقافي والسياسي. وفي هذا السياق يصبح الانتاج وسيلة الى غاية، والغاية هي رفاهية البشر[20].

معوقات التنمية العربية

وفي ضوء ذلك نرى ان تحليل مختلف جوانب التنمية العربية خلال العقدين الماضيين لابد ان يبحث ثلاثة امور في غاية الاهمية للوقوف على ما يعيق التنمية العربية عامة ومايتعلق منها بـ(التنمية البشرية الانسانية) خاصة. وهذه الامور هي:

اولاً: الاداء الاقتصادي العربي على صعيد التطورات في نمو متوسط الدخل والبطالة والفقر. اذ حقق الاقتصاد العربي نتائج مخيبة للامال حيث بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد اقل من(١%) في الثمانينات. في حين تحسن قليلا خلال التسعينيات ليصل الى (١%) فقط وهو اقل من متوسط النمو في البلدان النامية ككل واقل من اي منطقة في العالم ما عدا منطقة افريقيا جنوبي الصحراء.

وبنهاية السنة الاولى من القرن الحادي والعشرين فان الوضع لم يتحسن حيث بقيت معدلات النمو الحقيقية في متوسط دخل الفرد العربي على منوال عقد التسعينات وحصة الاقطار العربية من الدخل العالمي ظلت في حدود(٢%) ونسبة السكان حوالي (٤,١%) ولايبدو ان الامر سيتحسن فالبنك الدولي يتوقع نمو اً يبلغ(٢,٣%) بمتوسط نصيب الفرد على مستوى العالم بينما يتوقع اقل من (٢%) على مستوى المنطقة العربية خلال السنوات العشر ٢٠٠٠ - ٢٠١٠م.

ان بطء نمو مستويات التنمية العربية قد افرز ظاهرتين خطيرتين لاي مجتمع هما: ارتفاع مستويات البطالة, ومستويات الفقر. اذ بلغ متوسط معدلات البطالة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٧,٨%) ثم ارتفع للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (١٣,٤%) أما ما يتعلق بالفقر فعلى الرغم من التكافل الاجتماعي والترابط الأسرى الذي تتميز به المجتمعات العربية الا إن ذلك لا يمنع من

القول إن حدة أو مستوى الفقر قد زاد بالفعل في العديد من الأقطار العربية وسبب ذلك يمكن عزوه الى تدني مستوى العدالة في توزيع الدخل.

ثانياً: القيود التي تعوق التنمية السليمة والمستدامة فالقيود الاقتصادية يمكن حصرها تحت ثلاثة عوامل ، هي: هيمنة القطاع العام النسبية, ضعف هيكلية الإنتاج والصادرات, عدم كفاية موارد الإنتاج. أما القيود الاجتماعية التي تمثل معوقا أخر لا يستهان به فتتلخص بـــ : الكثافة السكانية المرتفعة اذ زادت نسبة السكان العرب(*) من سكان العالم من حوالي ٣,٢٣% (١٩٨٠) الى ٣,٨٧%(١٩٩٠) الى٤,١٣%(٢٠٠١) . في حين تقلصت نسبة سكان البلدان الصناعية (مجموعة السبعة) للسنوات ذاتها من ١٣,٨٦ (١٩٨٠) الى ١٢,٤٠%(١٩٩٠) الى ١١,٤٦%(٢٠٠١)[21].

اما ما يتعلق بالدور المحدود للمرأة العربية ومن ثم انعكاس ذلك على المجتمع العربي فيمكن النظر اليه من عدة زوايا كالاستلاب الاقتصادي, والتخلف الاجتماعي, وتشجيع المرأة على الانكفاء والانغلاق على ذاتها, وحرمانها من حقها الطبيعي في التعليم. ففي العراق مثلاً نجد أن مجموع طالبات العراق للمراحل التعليمية والدراسية كافة (ما قبل المرحلة الابتدائية إلى المرحلةالجامعية) هو(١٨٥٨٩١٤) للعام ٩٥/٩٦ من المجموع الكلي للطلبة(٤٣٨٢٢٦٤). وفي العام٩٦/٩٧ (١٨٨٠٨٥٧) من مجموع(٤٤٥٥٨٩٦). وفي العام ٩٧/٩٨ (١٩٠٥٦٢٢) من مجموع(٤٤٨٩٣١٣)[22].

اما ما يتعلق بالوطن العربي ففي سنة (٢٠٠١) بلغت نسبة الامية عند الاناث اللاتي يزيد عمرهن على (١٥ سنة) (٤٦%) وبلغ معدل سنوات التعليم (٤ سنوات) ووصلت حصة الاناث من القوى العاملة الى (٢٨%) فقط. واذا ما قارننا هذه الارقام بالارقام المماثلة لدول شرقي اسيا التي اصبحت النموذج والقدوة للدول النامية نجدها كالتالي: (١٩%) (٦ سنوات),(٤٤,٥%). وبذا يتضح انعكاس ذلك على النواحي المتعلقة بعدم الانفاق الكافي على صحة الاطفال وتعليمهم, وتهيئة الاجيال القادمة للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية.

ثالثا: القيود السياسية التي تظل من اهم المعوقات التي يمكن ان تفسر تراجع معدلات التنمية العربية مقارنة بدول العالم الاخرى. وفي هذا الصدد نرى ان غياب الممارسات الديمقراطية, والحقوق السياسية والمدنية قد افرز مناخا فاسدا ومؤسسات هشة ادت الى استنزاف الموارد والقدرات العربية (المادية والبشرية) مع وجود ادارة حكم فاسدة وضعيفة تثبط الامال العربية في توقها لحياة تتسم بالحرية, والنمو, والتنمية, وفرص العمل والرفاهية[23].

ان نجاح عملية التنمية او فشلها لا يتوقف على مدى وفرة الموارد الطبيعية, والمناخ, والمساعدات بقدر ما يتوقف وهذا هو الاهم على مناخ : سياسي, اقتصادي, ثقافي يحفز عملية النمو, ويشجع الابتكارات, ويحترم سيادة القانون, ويحمي الملكية الفردية.و ذلك لن يتم الا في

اطار تاسيس ادارة حكم جيدة تضع (الديمقراطية) و(حقوق الانسان) في مقدمة مسؤلياتها في العملية السياسية التي تعرف : انها الانشطة التي تعبر عن سعي الافراد داخل جماعاتهم من اجل الحصول على القوة التي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من اجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم. وبذا تاخذ (التنمية البشرية المستدامة) مهمة النهوض بالامكانات البشرية التي تساعد في العملية الاقتصادية, خاصة وأننا سبق ان اشرنا الى ان (مفهوم التنمية) لم يعد مفهوماً تقليدياً يعني الزيادة في الدخل القومي كحجم ومعدل من دون الاهتمام بالرفاهية الاقتصادية كهدف نهائي تحت مفهوم جديد هو (التنمية المستدامة) خاصة وان الهدف النهائي لكل سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال :" التطبيق العملي للقوانين التي يكتشفها علم الاقتصاد السياسي لتحقيق نتائج معينة يرغب فيها المجتمع ". من خلال امرين هما: سياسة البنيان الاقتصادي والاجتماعي والتي تعني تكوين صرح علاقات الانتاج وغيرها من العلاقات الاقتصادية. والثاني : السياسة الاقتصادية الجارية بتنمية العملية الاقتصادية وجوانبها المختلفة داخل إطار علاقات اقتصادية معلومة[24].

وبذا يصبح الفرد قطباً أساسيا لها وعامل تحريك وشخصاً مستفيداً مادام الانسان هو (الوسيلة والهدف) فهو العنصر الإنتاجي المثمر الذي يعمل من اجل استثمار ماهو متاح من موارد بأدنى كلفة وبأعلى مردود, وذلك من اجل تحقيق ما يطلق عليه (الفائض الاقتصادي) الذي يؤول في الآخر الى اعادة الاستثمار من اجل توسيع رقعة النشاط الاقتصادي مرتكزاً بذلك على قطبين أساسيين هما: تكوين راس المال وتراكمه. وان رأس المال هنا لا يراد به رأس المال المادي فقط أي :" مجموع الآلات, والأدوات, والسلع التي يصنعها الإنسان وتساعده في الإنتاج".[25] وانما اريد به (رأس المال البشري) الذي تطور فيما بعد الى ما يسمى بـ (التنمية البشرية) التي اهتمت بالبحث عن سبل تطوير هذا النوع من رأس المال الذي كرمه الله سبحانه وتعالى, وفضله على كثير من خلقه, وحمله الامانة بعد ان ا بت السماوات والآرض من حملها, واشفقن منها[26].

من هنا انصب اهتمام (التنمية البشرية - الإنسانية) بالانسان: جسدياً, وروحياً, وفكرياً, وخلق الاجواء المعيشية بكافة مرافقها, بما يمكنه من ممارسة دوره الانساني, قال الله تعالى :" يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً"[27] واحترام حقوقه الاساسية, واستثمار قدراته بعيداً عن الاستغلال, واطلاق قدراته بعد تاهيلها وتدريبها (نوعيا وكمياً). ذلك ان حقوق الانسان تعني : " وجوب تطبيقها في كافة المجتمعات الانسانية اياً كان موقعها, واياً كانت التمايزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر.. والواقع ان العالمية صفة متأصلة في حقوق الانسان كما يقول بطرس غالي في خطابه امام المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فينا عام ١٩٩٣ بصفته امين عام الامم المتحدة، فالميثاق قاطع في هذا الشأن اذ ان المادة (٥٥) من الميثاق تقرر على ان تعمل الامم المتحدة على ان يشيع في العالم

احترام حقوق الانسان, وعنوان الاعلان الصادر عام١٩٤٨ الذي سمي العالمي وليس الدولي يعزز هذا المنظور, كما اكد الاعلان الختامي لمؤتمر فينا على ان جميع حقوق الانسان عالمية, وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومشابكة"[28].

وهذا ما يستوجب في تقديرنا مراجعة ديباجة حقوق الانسان بشكل منهجي بهدف تضمينها كل ما يحول دون ازدواجية المعايير, والكيل بمكيالين, وتجنب الخطر الذي تفرضه الدول المتسلطة ذات النفوذ الاقوى, وبعض المنظمات الدولية في تسويق وجهة نظرها (احادية الجانب) بالقوة بشان (حقوق الانسان) و(الديمقراطية) مما يفقدهما صدقيتهما التي يجب عدم التنازل عنها فالمعركة في سبيلهما معركة واحدة, وكل لا يتجزأ دون الانبهار او الانجرار وراء الضغوطات الخارجية, فاستراتيجية الامن القومي الامريكي لعام ٢٠٠٠ اكدت مجدداً على اهمية (الديمقراطية) لاهداف السياسية الخارجية الامريكية, وتوسيع رقعة الحرية بما يسهل عملية فرض سطوتها التي لا تتوقف عند اغتصاب حقوق الشعوب وثرواتها وثقافاتها بل اغتصاب تراثها وتاريخها ايضاً. ذلك ان حظوظ الوطن العربي في (عولمة المستقبل) تبدو متواضعة جدا فمعظم الدراسات الاسقاطية عن العولمة تشير الى تهميش الشرق الاوسط وشمالي افريقيا في المستقبل المعولم وتبدو السيناريوهات المستقبلية للوطن العربي متعددة ولكن السيناريو الاكثر عقلانية هو السعي الحثيث لأُطر من التكتلات الاقتصادية العربية على قاعدة السوق العربية المشتركة في استراتيجية عربية واحدة وشاملة لتكامل الاقتصاد العربي وتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية[29].

الهوامش

1- بشير مصيطفى- تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣ : نحو اقـامة مجتمع المعرفة, مجلة المستقبل العربي, العدد (٣٠٣) ص١٣٤.
2- حميد جاعد محسن ــ التنمية والتخطيط الاعلامي في العراق ص١٧.
3- محمد حلمي مراد واخرون ــ الموسوعة الاشتراكية ص١١٠.
4- أحمد خورشيد النور هجي ــ مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ص٧٧.
5- انظر: حـميد جاعد محسـن ــ التنمية والتخطيط الاعلامي في العراق (مصدر سابـق) ص ١٨ــ٢٠. ود.عبد الباسط محمد حسن ــ التنمية الاجتماعية ص١٢٥. ود.السيد محمد الحسيني ــ دراسات في التنمية الاجتماعية ص١٣٥.
6- عبد الخالق عبد الله ــ البعد السياسي للتنمية البشرية : حـالة دول مجلس التعاون الخليجي, مجلة المستقبل العربي,العدد (٢٩٠)ص٩١.
7 - برنامج الامم المتحدة الانمائي ــ تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٠والعام ١٩٩٢ نقلاً عن مجلة المستقبل العربي العدد (٢٩٠) مصدر سابق ص٩٢.
8- المصدر السابق نفسه.
9- المصدر السابق نفسه.
10- محمد حلمي مراد ــ الموسوعة الاشتراكية (مصدر سابق) ص١٥١.
11- احمد خورشيد النور هجي ــ مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ص١١٨.
12- برنامج الامم المتحدة الانمائي ــ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣ نقلاً عن المستقبل العربي, العدد ٣٠٣ (مصدر سابق) ص. ١٣٥ - ١٣٦.
13- المصدر السابق نفسه.
14- نظر: تقرير التنمية العربية لعام ٢٠٠٤ ــ الامم المتحدة (الانترنت).
15- بشير مصيطفى ــ نحو اقامة مجتمع المعرفة ، مجلة المستقبـل العربـي العدد ٣٠٣ (مصدر سابق) ص ١٣٥.
16- قرير التنمية الانسانية العربية للعام٢٠٠٢ ــ برنامج الامم المتحدة الانمائي، نقـلاً عن (مجلة المستقبل العربي) العدد ٢٩٠ ص ٩٢.
17- علي توفيق الصائغ واخرون ــ الاقتصاد العربي بين الواقع والامال, مجلة المستقبل العربـي العدد٢٩٩ (مصدر سابق) ص ٤٨،٤٧.
18- عبد الخالق عبد الله ــ البعد السياسـي للتنمية البشـرية, مجلة المستقبـل العربـي العدد٢٩٠ (مصدر سابق) ص١١٢.
19- منار محمد الرشواني ــ خلق الخصوصية وحقوق الانسان العربي, مجلة المستقبـل العربـي (العدد٢٩٩) مصدر سابق ص٨٣.
20- علي توفيق الصائغ واخرون ــ الاقتصاد العربي بين الواقع والامال (مصدر سابق) ص٣٠.
(*9 باستثناء جزر القمر، جيبوتي,العراق,فلسطين الصومال.
21- لمزيد من التفصيل, انظر: علي توفيق الصائغ واخرون ــ الاقتصاد العربي بين الواقع والامال

ـــ مجلة المستقبل العربي (مصدر سابق) ص٥٤،٥٣،٤٣،٣٩،٣١.
22- د. رواء زكي ـــ استنباط الية جديدة لتفعيل دور المرأة في العراق ، مجلة دراسات عراقية العدد الفصلي الاول ، السنة ١ ص ١٠٨.
23- علي توفيق الصائغ واخرون (مصدر سابق) ص٥٥.
24- الموسوعة الاشتراكية (مصدر سابق) ص ٢٤٥.
25- السابق ص١٩٢.
26- ينظر الآية الكريمة (٧٠) من سورة الاسراء ، والآية (٧٢) من سورة الاحزاب.
27- الآية (٦) من سورة الانشقاق.
28- د. رياض عزيز هادي ـــ العالم الثالث وحقوق الانسان ص ٢٣.
29- د. سمير الشيخ علي ـــ العولمة والتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة جامعة دمشق (العدد الاول) المجلد (١٨) .

المصـــادر

1- **القرآن الكريم**
2- احمد خورشيد النوره جي ـــ مفاهيم في الفلسفة والاجتماع ـــ دار الشؤون الثقافية العامة ـــ بغداد ١٩٩٠.
3- برنامج الامم المتحدة الانمائي ـــ تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٢).
4- برنامج الامم المتحدة الانمائي ـــ تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٠).
5- برنامج الامم المتحدة الانمائي ـــ تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٢).
6- برنامج الامم المتحدة الانمائي ـــ تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٤).
7- بشير مصيطفى ـــ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام (٢٠٠٣): نحو اقامة مجتمع المعرفة، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية) العدد (٣٠٣) السنة (٢٧) بيروت ـــ لبنان.
8- حميد جاعد محسن ـــ التنمية والتخطيط الاعلامي في العراق، دار الحرية للطباعة ـــ بغداد ١٩٧٩.
9- رياض عزيز هادي (الدكتور) ـــ العالم الثالث وحقوق الانسان، دار الشؤون الثقافية العامة ـــ بغداد ٢٠٠٠.
10- رواء زكي يونس الطويل ـــ استنباط آلية جديدة لتفعيل دور المرأة في العراق، مجلة (دراسات عراقية)، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (١) السنة الاولى، بغداد ـــ العراق.
11- سمير الشيخ علي (الدكتور) ـــ العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الانسانية، العدد الاول ـــ المجلد (١٨) ـــ دمشق ـــ سوريا.
12- السيد محمد الحسيني (الدكتور) ـــ دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، ط (١) ١٩٧٣.
13- عبد الباسط محمد حسن (الدكتور) ـــ التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية ـــ القاهرة ١٩٧٠.